UN environment programme

تقييم الخيارات المتاحة لتعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات

على الصعيد الدولي من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات

موجز تنفيذي

الاستنساخ

يُسمح باستنساخ هذا المنشور كلياً أو جزئياً وبأي شكل من الأشكال للأغراض التعليمية أو غير الربحية دون إذن خاص من صاحب حقوق الطبع والنشر، شريطة الإقرار بالمصدر. وسيكون من دواعي تقدير برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يحصل على نسخة من أي منشورات تستخدم هذا المنشور كمصدر.

ولا يجوز استخدام هذا المنشور لإعادة البيع أو لأي غرض تجاري آخر أياً كان دون إذن خطي مسبق من برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

إخلاء مسؤولية

لا تعني التسميات المستخدمة وطريقة عرض المادة في هذا المنشور التعبير عن أي رأي مهما كان من برنامج الأمم المتحدة للبيئة بخصوص الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة من مناطق سلطاتها، أو بخصوص تحديد تخومها أو حدودها. وعلاوة على ذلك، فإن الآراء المعرب عنها لا تمثل بالضرورة القرار أو السياسة المعلنة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، كما أن الاستشهاد بالأسماء التجارية أو العمليات التجارية لا يشكل تأييداً لها.

حق التأليف والنشر © برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2020.
ISBN: 978-92-807-3840-7
رقم العمل: DTI/2338/PA

المعلومات للاتصال وإبداء الملاحظات:

يشجع برنامج الأمم المتحدة للبيئة قراء هذا التقرير المهتمين على المشاركة وإبداء وجهات نظرهم بشأنه. البريد الإلكتروني:science.chemicals@un.org
الموقع الشبكي: https://www.unenvironment.org/explore-topics/chemicals-waste

شكر وتقدير

يود برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يشكر جميع الأفراد والمنظمات الذين ساهموا بسخاء بخبراتهم ووقتهم وطاقتهم.

ويُشكر السير روبرت توني واتسون الخبير المستقل الذي وفر الإشراف والتوجيه الاستراتيجي والإرشاد والمدخلات التقنية طوال العملية. وقد تولى السيد واتسون الرئاسة والمشاركة في الرئاسة والتوجيه في العديد من التقييمات العلمية الوطنية والدولية بما في ذلك للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. والمنبر الحكومي الدولي المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. وتقييم النظام البيئي للألفية. وتقييم التنوع البيولوجي. والتقييم الدولي للعلوم والتكنولوجيا الزراعية من أجل التنمية. والتقييم الوطني للتنوع البيولوجي في المملكة المتحدة. ومتابعة التقييم الوطني للتنوع البيولوجي في المملكة المتحدة. وتقييمات متعددة للأوزون الاستراتوسفيري.

وقدم مركز الحوكمة والاستدامة في جامعة ماساتشوستس بوسطن مشورة الخبراء والرؤى العلمية. وتتعاون الجامعة المذكورة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مشاريع مختلفة. بما في ذلك توقعات البيئة العالمية والتوقعات العالمية للمواد الكيميائية في إصدارها الثاني. ويقدم الشكر كذلك إلى بيا م. كولر وجيسيكا تمبلتون. اللتان عملتا كمؤلفتين رئيسيتين ومنسقتين لهذا التقرير: وقد نشرت كلتاهما بحوثاً عن جوانب التفاعل بين العلوم والسياسات للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. واشتركتا في كتابة مقال عن التفاوض بشأن اتفاقية ميناماتا وآلية الامتثال لها.

وقدم السيد جون روبرتس مساهمات فنية أخرى. وتولى السيد روبرتس في الرئاسة أو المشاركة في الرئاسة في أفرقة عاملة. وأفرقة اتصال. وأفرقة خبراء عملت في وضع اتفاقية ميناماتا وتنفيذ اتفاقية استكهولم.

موجز تنفيذي

على وفي الضرورة الملحة لتعزيز جوانب الترابط بين العلم والسياسات على جميع المستويات من أجل دعم وتعزيز اتخاذ الإجراءات القائمة على العلم على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بعد عام 2020؛ واستخدام العلم في رصد التقدم المحرز فيها؛ وتحديد الأولويات ورسم السياسات على مدى دورة حياة المواد الكيميائية والنفايات، مع مراعاة الثغرات القائمة والمعلومات العلمية المتاحة في البلدان النامية.

شدد قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة (1)4/8 بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في الديباجة "على وفي الضرورة الملحة لتعزيز جوانب الترابط بين العلم والسياسات على جميع المستويات من أجل دعم وتعزيز اتخاذ الإجراءات القائمة على العلم على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بعد عام 2020؛ واستخدام العلم في رصد التقدم المحرز فيها؛ وتحديد الأولويات ورسم السياسات على مدى دورة حياة المواد الكيميائية والنفايات، مع مراعاة الثغرات القائمة والمعلومات العلمية المتاحة في البلدان النامية."

وفي ذلك القرار، الذي اعتمد في الاجتماع الرابع لجمعية الأمم المتحدة للبيئة (نيروبي، كينيا، 15-11 آذار/مارس 2019)، طُلب أيضاً إلى المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة "رهناً بتوافر الموارد، وبالتعاون مع المنظمات الأعضاء في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، عند الاقتضاء" "إعداد تقييم للخيارات المتاحة لتعزيز جوانب الترابط بين العلم والسياسات على الصعيد الدولي من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، مع مراعاة الآليات القائمة، بما في ذلك تلك التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والأمثلة ذات الصلة في المجالات الأخرى، بغية تحقيق الاستفادة القصوى من الفعالية من حيث التكلفة، والاستفادة المثلى من أشكال التكنولوجيا الجديدة، وتتبع التقدم المحرز وتحسين التنفيذ للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة على الصعيد الوطني، وإتاحة التقييم لكي ينظر فيه جميع أصحاب المصلحة قبل الاجتماع الخامس للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية"(2).

ويشجع القرار كذلك "مشاركة جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك قطاع الصناعة، في تعزيز أدلة العلم والسياسات في هذا المجال، بما في ذلك النظر في الجوانب الاجتماعية-الاقتصادية(3)" ويهيب بالحكومات وجميع الجهات صاحبة المصلحة الأخرى، بما فيها وكالات الأمم المتحدة حسب الاقتضاء، والقطاع الصناعي

1 UNEP/EA.4/RES.8، الصفحة الأولى.
2 UNEP/EA.4/RES.8، الفقرتان 14 و14 (ز).
3 UNEP/EA.4/RES.8، الفقرة 9.

ويمكن لمنابر التفاعل بين العلوم والسياسات أيضاً أن تدعم الوكالات الوطنية وغيرها من المجموعات بأنشطة التوعية، وبناء القدرات، وتيسير الوصول إلى أدوات السياسات العامة وتطويرها، وتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. وجرى استخدام النواتج الصادرة عن منابر التفاعل بين العلوم والسياسات مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، من جانب عدد من الجهات صاحبة المصلحة ومنها:

- والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف (على سبيل المثال، وفر تقييم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ قاعدة الأدلة لبروتوكول كيوتو واتفاق باريس بشأن المناخ، وتوفر التقييمات الأخيرة للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية قاعدة الأدلة لإطار وأهداف التنوع البيولوجي لما بعد عام 2020)،
- والمؤسسات المالية العالمية والوكالات الإنمائية،
- وجمعية الأمم المتحدة للبيئة وغيرها من هيئات الإدارة التابعة للأمم المتحدة،
- والقطاع الخاص،
- والمجتمع المدني.

وقد استُرشد بالتقييم العالمي للزئبق في وضع اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق، في حين أثر التقييم الذي كلف به بروتوكول مونتريال تأثيراً كبيراً على التنقيحات والتعديلات التي أدخلت على بروتوكول مونتريال.

وأبلغ الجمهور العام أيضاً بهذه النواتج على نطاق واسع عن طريق وسائط التواصل الاجتماعي والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأوساط العلمية والأكاديمية "أن تدعم الجوانب ذات الصلة للتفاعل بين العلم والسياسات، بما في ذلك الإسهامات من الأوساط الأكاديمية، وتعزز التعاون في مجالي البيئة والصحة؛ وأن تنظر في الاجتماع الثالث للفريق العامل المفتوح العضوية التابع للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية وفي عملية ما بين الدورات بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بعد عام 2020، في سبل تعزيز التفاعل بين العلم والسياسات، بما في ذلك أهمية ذلك لتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف على الصعيد الوطني"([4]).

الأثر المترتب على منبر معزز للتفاعل بين العلوم والسياسات

يمكن قياس نجاح منبر من منابر التفاعل بين العلوم والسياسات من خلال أثره على مجال معين من مجالات القضايا. ومن خلال عقد أفرقة الخبراء أو بإجراء التقييمات أو إعداد المبادئ التوجيهية أو تنفيذ تقييمات لإجراءات معينة، يمكن لمنابر التفاعل بين العلوم والسياسات أن تيسر تصميم السياسات واتخاذ القرارات لهيئات مثل مؤتمرات الأطراف في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وهيئات إدارة الأمم المتحدة و/أو المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية([5]) في شكله الحالي، أو في شكله الجديد بعد اتخاذ القرار بهذا الشأن في المؤتمر الدولي الخامس المعني بإدارة المواد الكيميائية. ويمكن لمنابر التفاعل بين العلوم والسياسات أن تؤثر على طائفة واسعة من أصحاب المصلحة والمؤسسات، لكونها تسهم في تصميم وتنفيذ السياسات ذات الأهمية لولايات منظماتهم.

4 UNEP/EA.4/RES.8، الفقرة 12 (ز). (و)

5 المؤتمر الدولي المعني بالإدارة الدولية للمواد الكيميائية هو هيئة إدارة النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية المؤلفة من أصحاب مصلحة متعددين. وقد اعتُمد النهج الاستراتيجي في العام 2006 ويتمثل الهدف الكلي له "في تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها بحيث يتم بحلول عام 2020، استخدام المواد الكيميائية وإنتاجها بطريقة تؤدي إلى تقليل الآثار الضارة الكبيرة على صحة الإنسان والبيئة إلى أدنى حد ممكن". وفي الاجتماع الرابع للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في عام 2015، بدأ المؤتمر عملية ما بين الدورات للنظر في النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بعد عام 2020. وقد عُقدت حتى الآن ثلاثة اجتماعات لعملية ما بين الدورات. وكان من المقرر أن يُعقد الاجتماع الرابع لعملية ما بين الدورات في الفترة من 23 إلى 27 آذار/مارس 2020 في بوخارست، رومانيا، وسيتم تحديد موعد جديد له. وسيعقد المؤتمر الدولي الخامس المعني بإدارة المواد الكيميائية في الفترة من 5 إلى 9 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

إعداد جدول الأعمال: يمكن استخدام منابر التفاعل بين العلوم والسياسات لاستكشاف الأفق. ويمكنها أيضاً أن تعرِّف وتحدد المشاكل التي تتطلب اتخاذ إجراءات على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو العالمي عن طريق تنفيذ التقييمات العلمية، وإجراء الاستعراضات للمؤلفات، وإصدار تقارير عن طبيعة المشكلة وحجمها، وكيفية تطور مسألة ما في المستقبل. ويمكنها أيضاً أن تؤدي دوراً هاماً في زيادة الوعي العام.

صياغة السياسات: يمكن لمنابر التفاعل بين العلوم والسياسات أن تنتج إسهامات تسترشد بها جميع الجهات الفاعلة، سواء في التفاوض بشأن الصكوك التي تصمَّم للتصدي لمشكلة ما، أو في وضع سياسات محددة تصمم من أجل التنفيذ على الصعيد العالمي أو الإقليمي أو الوطني.

تنفيذ السياسات: يمكن لمنابر التفاعل بين العلوم والسياسات أن توفر معلومات ذات أهمية حاسمة عن الآثار المحتملة للإجراءات التنظيمية، مثل البيانات أو الدلائل المتعلقة بالفوائد والتكاليف والجدوى والفعالية المحتملة للإجراءات المقترحة.

تقييم السياسات: يمكن لمنابر التفاعل بين العلوم والسياسات أن توفر إسهامات ذات أهمية حاسمة بشأن آثار السياسات والاستراتيجيات على مشكلة معينة، مع استخلاص الدروس لدعم زيادة الفعالية في الإجراءات المستقبلية.

وفي وقت تحديد خصائص منابر التفاعل بين العلوم والسياسات، يتعين النظر في عدة عناصر. ويلخص الجدول 1 بعض الأسئلة الرئيسية التي يلزم تناولها من أجل منبر للتفاعل بين العلوم والسياسات. ويتناول القسم المتبقي من الورقة كل مسألة من هذه المسائل.

والتغطية الإعلامية على حد سواء، واستخدمت تلك النواتج في التنظيم المجتمعي، والتوعية، ورسم السياسات، وحشد الموارد المالية، واتخاذ القرارات القضائية على نطاقات مختلفة في العديد من البلدان.

النواتج المستمدة من تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات

يمكن لمنابر التفاعل بين العلوم والسياسات أن ترشد مراحل مختلفة من عملية رسم السياسات، تبعاً للاحتياجات. ويجدر التأكيد على أن عمليات السياسات العامة نادراً ما تكون خطية، إذ يمكن تمثيلها على نحو أدق كمراحل تكرارية متعددة يرشد ويشكل كل منها المراحل الأخرى؛ وهذه سمة أساسية وقيّمة للتفاعل بين العلوم والسياسات، تتيح للعلوم تقديم الأدلة اللازمة لصياغة السياسات وتنفيذها، وتتيح لاحتياجات السياسات العامة حفز جمع البيانات العلمية ذات الأهمية وتنفيذ المساعي البحثية الجديدة. ولكن من المفيد تحديد المراحل الرئيسية لعملية وضع السياسات والوسائل التي تتمكن بها منابر التفاعل بين العلوم والسياسات من ربط المعرفة/الأدلة العلمية بمقرري السياسات في كل مرحلة من مراحل عملية وضع السياسات.

الجدول 1 أسئلة توجيهية من أجل منبر للتفاعل بين العلوم والسياسات

لاً- منبر التفاعل بين العلوم والسياسات

1. هل يمكن توسيع المنابر الموجودة بالفعل لتلبية الاحتياجات؟
2. كيف ينبغي تنسيق الترتيبات المؤسسية؟
   - والسياسات حكومياً دولياً أو غير حكومي؟
   - هل ينبغي أن يكون التفاعل بين العلوم والسياسات هيئة مستقلة أم جهة فرعية تابعة لهيئة قائمة؟
3. كيف ينبغي اتخاذ القرارات؟
   - هل ينبغي أن تكون هناك هيئات عامة؟
     - وإذا شُكلت هيئة عامة، وكانت العملية حكومية دولية، هل ستكون العضوية حصراً للحكومات ويسمح لها باتخاذ القرارات، وهل سيكون للجهات صاحبة المصلحة صفة المراقب؟
     - هل ينبغي أن تكون الهيئة العامة هي الهيئة المقررة؟
     - هل ينبغي للهيئة العامة أن تحدد جدول الأعمال وتختار مواضيع التقييم، وتوافق على الميزانية العامة، وتوافق على تقارير التقييم؟
     - ما هي العملية التي ينبغي استخدامها لوضع جدول الأعمال، على سبيل المثال، من يمكنه اقتراح مواضيع التقييم؟
   - هل ينبغي أن يكون للمنبر هيئة (أو هيئات) استشارية مثل مكتب و/أو هيئة استشارية علمية؟
     - ممثلين عن الحكومة؟ أم هل ينبغي أن يتألف من ممثلين عن الحكومات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة؟ وما هو المركز الذي ينبغي أن يُعطى لأصحاب المصلحة؟ - نفس مركز ممثلي الحكومات أو مركز المراقب فقط؟
4. المتحدة ومرفق البيئة العالمية والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص والمؤسسات الخيرية، وهل ينبغي لمنظمة من منظمات الأمم المتحدة أن تدير الأموال؟
5. هل ينبغي استضافة الأمانة في منظمة من منظمات الأمم المتحدة، أو كأمانة مشتركة بين منظمتين، أم أن تكون مستقلة؟

يأً- النواتج

1. أسئلة عامة تتعلق بالنواتج

- هل ينبغي أن تكون تقارير المنبر ذات طابع عالمي، أم إقليمي/وطني أيضاً؟
- ما هي المعلومات التي ينبغي أن ينتجها المنبر (مثل التقييمات للمعارف، وخيارات السياسات، والمبادئ التوجيهية)
- هل ينبغي للمنبر أن يقيس أثره فيما يتعلق بكيفية تأثيره على التفاعل بين العلوم والسياسات؟

2. العملية المتعلقة بصياغة تقارير التقييم الاستعراضية

- ت والمنشورات غير الرسمية فقط، أم أن تطلب أيضاً إنتاج البيانات؟
- هل ينبغي أن تعد التقييمات من جانب خبراء من ضمن الأفرقة العاملة الدائمة، باستخدام شبكات الخبراء القائمة، أو بالترشيح/الاختيار حسب المسألة التي يجري تقييمها؟
- هل ينبغي أن تكون المشاركة للمستعرضين الخارجيين مفتوحة لأي شخص يتمتع بالخبرة الأكاديمية ذات الصلة، أي يجري اختيارهم على أساس كل تقرير على حدة، أم ترشحهم عملية التفاعل بين العلوم والسياسات؟

3. المهام

- هل ينبغي للمنبر أن يبلغ عن نواتجه، أم ينبغي أن تقوم بذلك هيئة أخرى؟
- هل ينبغي للمنبر أن يؤدي مهاماً تتجاوز تقارير التقييم؟ على سبيل المثال هل يمكن للمنبر:
  - توفير بناء القدرات، وكيف؟
  - وضع أدوات السياسة العامة أو المساعدة في الحصول عليها؟

التصميم المؤسسي

الصحة العالمية المتفرعة عن هيئة الدستور الغذائي، فضلاً عن هيئات الخبراء الأخرى التي أنشأتها المنظمات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. ولا يوجد في مجال المواد الكيميائية والنفايات ما هو مناظر للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، اللذين يشاركان في هذه القضية مشاركة طفيفة، ولكنهما يقدمان نموذجين محتملين لكونهما مستقلين ولكنهما يستجيبان استجابة عالية لاحتياجات الاتفاقيات المتعلقة بالمناخ والتنوع البيولوجي، على التوالي.

ويتعين التصدي لعدة تحديات من أجل تعزيز التفاعل العلمي على المستوى الدولي بهدف الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. وفي سياق المزايا المرغوبة، ينبغي أن يكون التفاعل بين العلوم والسياسات قادراً على: المشاركة في استكشاف الأفق؛ وتحديد القضايا الناشئة التي تدعو للقلق؛ ورصد التوجهات؛ وتحديد القضايا البيئية وقضايا الصحة البشرية المرتبطة بالمواد الكيميائية والنفايات وتقييمها والإبلاغ عنها؛ وتقييم خيارات الاستجابة وصقلها (مثل الممارسات والسياسات والتكنولوجيا)؛ وإمكانية حفز التفاوض وإنفاذ نهج جديدة للسياسات العامة. وعلاوة على ذلك، سيكون من المهم للغاية النظر في مسائل تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، مدى استمرار عدم المعرفة العلنية للهويات الكيميائية؛ والآثار المالية المترتبة على القطاع الخاص من تقاسم المعلومات المسجلة الملكية؛ والصعوبات التقنية في تحديد وتتبع المواد الكيميائية في المنتجات وأجسام البشر والبيئة؛ والنُهُج المختلفة للحيطة، وإدارة المواد الكيميائية القائمة على احتمال الخطر مقابل إدارتها بناء على خطورتها الفعلية.(Geiser 2015)

لم تكن تُملي تلك السياسات، يجب أن تسهم الإجراءات التي يعمل من خلالها المنبر، سواء كانت رسمية أو غير رسمية، في مصداقية المنبر وشرعيته وأهميته وشفافيته. وينبغي أن تكون منابر التفاعل بين العلوم والسياسات تكرارية، الأمر الذي يتسم بأهمية حاسمة لمرونة المؤسسة، وأن تكون شاملة، بحيث تكفل الحصول على الإسهامات المناسبة من طائفة واسعة من الخبراء المختلفين من حيث مجالات الخبرة، والتوازن الجغرافي/الإقليمي، وطرق المعرفة (أي اختلافات وجهات النظر)، ومن الخبراء الذين ينتمون إلى مجموعات مختلفة من أصحاب المصلحة، مع تجنب تضارب المصالح(6). وقد تكون منابر التفاعل بين العلوم والسياسات حكومية دولية (مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أو المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية) أو غير حكومية (مثل الفريق الدولي المعني بالتلوث الكيميائي)؛ وقد يؤثر خيار التصميم هذا وغيره على الشرعية المتصورة لمنبر التفاعل بين العلوم والسياسات، ويؤثر في ذلك أيضاً تشكيل المنبر ومدى تمثيله ومدى مشاركة أصحاب المصلحة في عمله.

ويشمل المشهد الحالي لمنابر التفاعل بين العلوم والسياسات، التي تعمل على جوانب من الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، عدة هيئات استشارية فرعية مكلفة بالتوصية بإجراءات من أجل دعم تنفيذ اتفاق من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف (مثل لجنة استعراض الملوثات العضوية الثابتة التابعة لاتفاقية استكهولم ولجنة استعراض المواد الكيميائية التابعة لاتفاقية روتردام). ومن أمثلة هذه المنابر خارج مجال البيئة الأفرقة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة

6 أصحاب المصلحة المختلفين يقدمون معرفة مفيدة. ويمكن أيضاً تحقيق إسهامات أصحاب المصلحة في هيئات الخبراء عن طريق عقد جلسات الاستماع، وتقديم المداخلات، والاستعراض العلني للمسودات. وهذه وسيلة لإدارة احتمالات تضارب المصالح.

العامة. وبهذا لن يكون المنبر هيئة تابعة لمؤسسة قائمة، وبالتالي لن تشرف عليه عملية سياسية قائمة. ولكن يلزمه أن يقيم علاقات وثيقة مع هيئات اتخاذ القرار المعنية. وهناك عدة خيارات للهيكل والعضوية، ينطوي كل منها على مزايا وقيود محددة.

المستقل هيئة تفاعل جامعة وموثوقة بين العلوم والسياسات، ويرجع ذلك جزئياً إلى أنه سيكون في وضع يسمح له بمعالجة القضايا الشاملة التي لا يستطيع معالجتها أي من المنابر الحالية للتفاعل بين العلوم والسياسات بسبب ولاياتها الأكثر تركيزاً. ومن نقاط الضعف المحتملة أنه قد لا يكون الموقع الأنسب للحصول على استجابة سريعة بالمشورة العلمية، فعمليات البنية التحتية والإنتاج المنهجي والاستعراض والاعتماد بالنسبة لتقييمات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية تستغرق في العادة عدة سنوات من وضع الإطار إلى الإنجاز (على الرغم من تطوير المنبر الحكومي الدولي لعملية سريعة). وترد نقاط القوة والضعف الإضافية في التقرير الكامل.

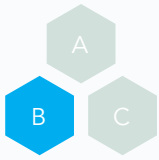

الخيار باء:
إضفاء الطابع المؤسسي على عمليات التوقعات العالمية للمواد الكيميائية (توقعات المواد الكيميائية) وعمليات التوقعات العالمية لإدارة النفايات (توقعات إدارة النفايات)

ومن شأن هذا الخيار[7] أن يضفي الطابع المؤسسي على إنتاج توقعات المواد الكيميائية وتوقعات إدارة النفايات بحيث لا تتوقفان على قرار من جمعية الأمم المتحدة للبيئة أو على تحديد الأولويات في سياق برنامج عمل مزدحم على نطاق برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ومن نقاط القوة الرئيسية لهذا الخيار أنه يمكن تنفيذه بسرعة نسبياً؛ ويمكن أن يؤدي إلى زيادة في ظهور نواتج المنابر الحالية

الخيارات المتاحة لتعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات على الصعيد الدولي من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات

عرض هذا التقرير خيارات لتعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات، بما في ذلك توقعات نقاط القوة والضعف لكل خيار. ومن الممكن أيضاً وضع أحد الخيارات بالجمع بين خصائص مختلفة مستمدة من الخيارات التالية، مع مراعاة الأسئلة الواردة في الجدول 1 لتوجيه عملية اتخاذ القرار. وينبغي تصميم أي هيئة جديدة للتفاعل بين العلوم والسياسات لتعزيز واستكمال روابط التفاعل القائمة بين العلوم والسياسات. ويتضمن التذييل الأول لهذا التقرير قائمة بمنابر التفاعل بين العلوم والسياسات التي جرى استعراضها عند إعداد هذا التقرير.

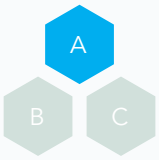

الخيار ألف:
منبر مستقل

في إطار هذا الخيار، الذي يمثل أكبر قدر ممكن من التماثل مع نموذجي الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، من شأن المنبر الجديد أن يُنتج تقييمات موثوقة، ويُشارك في استكشاف الأفق، ويحدد القضايا الناشئة. وكما هو الحال بالنسبة للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، يمكنه أيضاً أن يبني القدرات، بوجه خاص تلبية للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، ويحفز إنتاج المعارف، ويضع أدوات السياسات

7 الفريق الدولي المعني بالموارد هو هيئة أخرى للتفاعل بين العلوم والسياسات لديها بعض سمات التوقعات العالمية للمواد الكيميائية.

الهيئة الإدارية المعنية المسؤولة عن إطار ما بعد عام 2020. ويمكن إنشاء أفرقة تبعاً للحاجة، تكون محدودة زمنياً، وتستكمَل بفرق عمل مسؤولة عن العمل الشامل لعدة مجالات. ويمكن أيضاً إنشاء أفرقة مشتركة وفقاً لقواعد هيئات الأمم المتحدة المعنية.

وقد يكون مثل هذا التفاعل بين العلوم والسياسات: عالي الاستجابة للهيئة أو الهيئات التي يتبع لها؛ ويمكنه أن ييسر التبادل بين الخبراء الذين يرجح عدم قدرتهم على التفاعل ضمن الترتيبات الحالية للتفاعل بين العلوم والسياسات؛ وينشئ مساحة للمناقشات العلمية والتقنية التي لا تتيسر منصة لها أو لم تترسخ حتى الآن في الهيكل الحالي. وسيكون هذا الخيار أقل تكلفة من إنشاء منبر حكومي دولي مستقل، على غرار الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية.

وإذا أنشئ المنبر كهيئة تابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة و/أو منظمة الصحة العالمية، فقد تكون إحدى نقاط ضعفه المحتملة هي أن منبراً من هذا القبيل قد يؤدي إلى إثقال العبء على جدول أعمال مزدحم بالفعل (وفيه ستكون الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات مجرد شاغل واحد من مجالات الشواغل الكثيرة). وبعض ممثلي الحكومات الذين يتناولون المسائل البيئية في المحافل الدولية، بدلاً من القضايا الصحية، قد يشعرون بالقلق من أن التقارير لا تتم الموافقة عليها بواسطة عملية حكومية دولية، على غرار الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية[8]، على الرغم من الإقرار بأن جمعية الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية هما المصدران الدوليان الموثوقان للمعلومات البيئية والصحية. ومن شأن هيئة تفاعل بين العلوم والسياسات تشترك في إدارتها جمعية الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية أن تتفادى ازدواجية الجهود واحتمالات عدم الاتساق.

للتفاعل بين العلوم والسياسات. وسيكون هذا الخيار أقل تكلفة من إنشاء منبر حكومي دولي مستقل على غرار الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، إذا ما اتخذت الميزانية الإرشادية للإصدار الثاني من توقعات المواد الكيميائية كخط أساس؛ ومع ذلك، فإن هذا يعتمد على كيفية إدراج القضايا ذات الأهمية الحاسمة مثل العضوية والتمثيل الجغرافي في التصميم المؤسسي.

ومن نقاط الضعف المحتملة لهذا الخيار، شأنه شأن الكثير من الخيارات، أن توقعات المواد الكيميائية وتوقعات إدارة النفايات قد لا يكونان مناسبين لاستكشاف الأفق أو الإنتاج السريع للمشورة العلمية، لأن الجدول الزمني قد يخصص مدة ثابتة تستمر عدة سنوات من بدء العمل إلى إنجاز النواتج. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن الاستنتاجات ستتفق عليها لجنة توجيهية ذات تمثيل واسع، فإنها لن تُعتمَد رسمياً على الصعيد الحكومي الدولي، وبالتالي قد لا تتسم بنفس القدر من الأهمية.

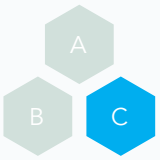

الخيار جيم:
أفرقة فرعية مواضيعية مع فرق عمل متخصصة

يماثل هذا الخيار ترتيبات التفاعل بين العلوم والسياسات في إطار اتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال بشأن طبقة الأوزون، حيث تقوم ثلاثة أفرقة مؤلفة من خبراء مستقلين بتقديم المشورة للأطراف. ويستتبع هذا الخيار إنشاء أفرقة مواضيعية تابعة لهيئة لاتخاذ القرارات مثل جمعية الأمم المتحدة للبيئة أو من منظمة الصحة العالمية، (التي تضم جمعية الصحة العالمية الحكومية الدولية وأمانة تقنية يرأسها مدير عام يتولى مسؤولية عقد اجتماعات هيئات الخبراء) أو

8 يكون مناسباً لمنظمة الصحة العالمية، إذ يوافق المدير العام، لجمعية الصحة العالمية، على المنتجات التقنية مثل القواعد والمعايير والمبادئ التوجيهية. وكان هذا الفصل بين العمل التقني والهيئة العليا لاتخاذ القرارات سمة مرغوبة لدى الدول التي وضعت المعاهدة التي أنشأت منظمة الصحة العالمية. والرأي الذي يرد في الورقة ومفاده أن قبول مشورة الخبراء يتعزز بالمشاركة الحكومية في عملية الخبراء لا يجسد تجربة منظمة الصحة العالمية، التي تتناقض مع تجارب منابر التفاعل بين العلوم والسياسات فيما يتعلق بالقضايا البيئية، على غرار الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية.

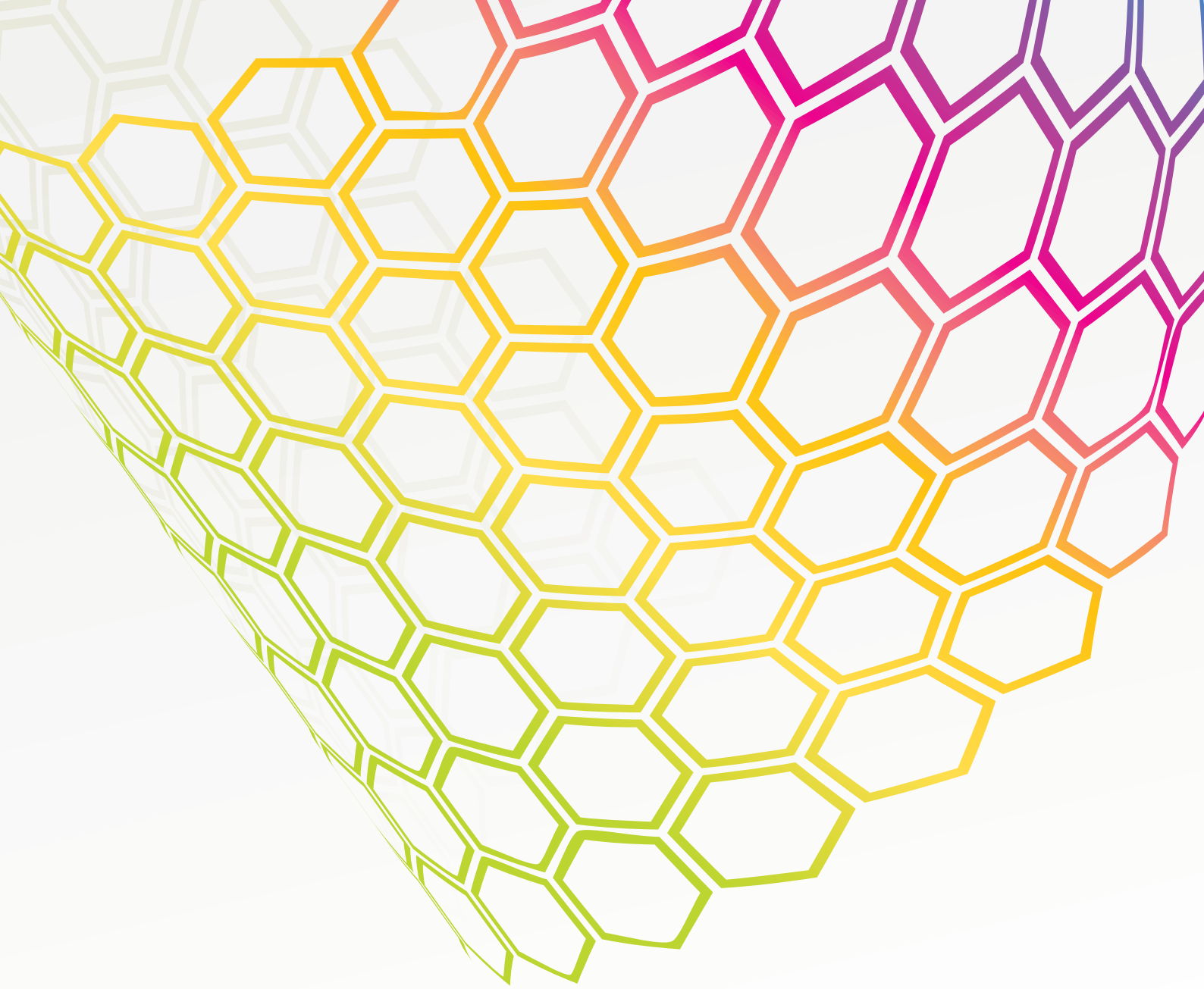

UN environment programme